البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

The social dimension of sustainable development in Algeria, given the decline in oil prices

د. سعاد حفاف : جامعة حسيبة بن بو علي شلف
د. مليكة بوظياف : جامعة حسيبة بن بو علي شلف

الملخص: تناولنا في هذه المداخلة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل تراجع اسعار البترول، حيث أصبحت التنمية الاجتماعية المستديمة بين إهتمامات الدولة الجزائرية وذلك من خلال العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، لكن في الواقع المواطن الجزائري يعاني من عدة مشاكل متعلقة بالفقر والسكن والبطالة، وتتفاقم هذه المشكلات إذا ما واصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها من خلال ترشيد النفقات التي سيترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني، لهذا إرتئينا معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدي تعمل الحكومة الجزائرية على تكريس سلم اجتماعي المستديم في ظل تراجع أسعار البترول؟

Abstract:

We had this intervention in the social dimension of sustainable development in Algeria, given the decline in oil prices, where this sustainable social development became between the interests of the Algerian state through working to achieve social justice, but in fact the Algerian citizen suffers from several problems related to poverty, unemployment, housing problems. These problems are exacerbated if the government continued in the economic policy pursued through the rationalization of expenditures that will result in her social protests affect national stability, for this we decided to address the following dilemma: Devote sustained social ladder given the decline in oil prices?

البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

مقدمة:

لم تقتصر التنمية على البعد الاقتصادي بل اخذ البعد الاجتماعي حيوا كبيرا في مفاهيم التنمية وخاصة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة ،والدولة الجزائرية ليس بمنأى عن دول العالم في مجال الاهتمام بكل فئات المجتمع والرهان حاليا كيف نحقق السلم التنموي الاجتماعي في ظل تراجع أسعار البترول ،وفى ظل احتجاجات الجبهة الاجتماعية خاصة العمالية؟ فالدولة أمام التزامات تحتاج إلى أغلفة مالية ضخمة كأزمة السكن ،الشغل ،وهي من ابرز التحديات التي تعرفها الجزائر حاليا.

نعالج هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية :

المحور الاول: :مقاربة معرفية للتنمية والتنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي.

المحور الثاني: :أثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري.

المحور الثالث: استراتيجيات تجسيد التنمية المستديمة في الجزائر في شقها الاجتماعي ـ نموذج البطالة_

المحور الأول:مقاربة معرفية للتنمية والتنمية المستديمة في بعدها الاجتماعي:

في أواخر السبعينات و وبداية الثمانينات طغت على الساحة الدولية مناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

وبالتالي تم صقل مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية وإبراز دور الجانب الاجتماعي ممثلا في الصحة والتعليم والفقر والسكن والبطالة وغيرها من المؤشرات التي تعكس إلى جانب النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية الاجتماعية.متمثلة في:

1 _ التمكين و المشاركة.

2- الحراك والتماسك الاجتماعيين.

3- المحافظة على الهوية الثقافية.

4- التطوير المؤسساتي.

وفي هذا السياق نجد الباحث ادوارد بابي عرفها بأنها Edward Barbie :

بأنها ذلك النشاط الذي يودي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على

الموارد الطبيعية المتاحة واستغلالها بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة الى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها [1] أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

أولا: **الاستدامة عند علماء الاجتماع:**

إذا كان الكثيرون يميلون إلى تصور أم إذا ما استطاعوا وضع الاقتصاديات في صورةٍ سليمة فإن كل شيءٍ آخر سيتخذ مكانه السليم، فإن ذلك لا يلغي مكانة العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تلعب دورًا لا يقلُّ أهميَّة عن العناصر الأخرى، بل إن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببًا في فشل كثيرٍ من البرامج التي حاولت حفز التنمية .لذلك فإن علماء الاجتماع ينظرون للاستدامة من خلال درجة التنظيمات الاجتماعية التي هي مورد استراتيجي للتنمية، وأن خلق التنظيمات مساوٍ لخلق رأسمالٍ اجتماعي جديد، مع أن خلق المنظمات ليس عملا اجتماعيًا سهلا من خلال البشر أنفسهم،باعتبارهم القوة الفعالة الرئيسية والهدف الرئيسي للتنمية، وأن تنظيمهم الاجتماعي يعتبر عاملا حاسمًا في وضع الحلول القابلة للتطبيق، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعمل على توسيع الخيارات البشرية، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التفاعل الأمثل بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية و النزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي.

وعليه فان عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستديمة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من

---

[1] – عماري عمار،"اشكالية التنمية المستديمة وابعادها"،مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستديمة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،(2008)،ص،4

البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما توجده الأنظمة السياسية الفاسدة في الدول العربية.

ويكون النظام مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية[2]، و هذا ما سنوضحه بداية بضبط مفهوم التنمية والبعد الاجتماعي للتنمية المستديمة :

ان التنمية هي: "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات،[3] وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحق التعبير والحفاظ على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.[4]

إن التنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[5].

تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لذلك فإن فهم العلاقات المتبادلة بين العمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضروري لفهم التنمية المستديمة لأن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستديمة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات بشكل منفصل عن بعضها البعض.

لذا فعند تحديد إطارها العام الذي يتأسس على ستة إلى عشرة مبادئ تتضمن العناصر الثلاثة المتداخلة للتنمية المستديمة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع، وتمثل هذه المبادئ القاعدة التي تبنى عليها أية سياسة[6] .

---

[2] – باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189.

[3] – نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاته ، (القاهرة: مجلة ديوان العرب، عدد جوان 2008)، ص.08.

[4] – خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2010)، ص.19.

[5] – ماجد أبو زنط، وعثمان غنيم، التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد1، (2006)، ص.150.

[6] – عصام فهد العربيد،" المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية "،المجلة العربية للإدارة، العدد2 المجلد الثامن والعشرون، (2008)، ص.79.

لم يعد مفهوم التنمية خاصاً بالجانب الاقتصادي، بل امتد إلى الجوانب :الاجتماعية والسياسية، والثقافية والبيئية وأنشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد العدالة والمشاركة فى بناء المجتمعات البشرية وتحقيق التنمية في بعدها الاجتماعي عالمنا العربي تتطلب العمل على **أربعة محاور** هي:

1-احترام الحقوق والحريات العامة للأفراد والمجموعات نحو التمكين لحكم صالح.

2- تمكين المرأة العربية من فرص التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع بإلغاء صور التمييز بينها وبين الرجل.

3- تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الإنسان ضمن منظومة التنمية الإنسانية.

4-إعادة القدرات الإنتاجية العربية وبنائها والتي تعد مصدراً رئيسياً لرفاه اجتماعي راق.

إن احترام حقوق الإنسان يمثل احد أهم مداخل تحقيق التنمية لأن المرتكز المحوري للتنمية الفعلية يقتضي دون جدال أن يكون التوجه التنموي منطلقاً من بداية صحيحة وجادة مستهدفاً تحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة المتمثلة في الكيان القوي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وإداريا، ولايمكن تحقيق ذلك إلا بدور فعال ومشارك للقاعدة المجتمعية العريضة انطلاقاً من تمتعها بحقوقها الأساسية واستثمار قدراتها، وانطلاق طاقاتها اعتماداً على تأهيلها وتدريبها كمياً ونوعياً، وشعورها بمشاركتها الفاعلة بما يرسخ شعورها بالانتماء وإخلاصها وحماستها ودأبها[7].

ان البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة يرى أن الإنسان هو **جوهر التنمية** وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع، وتساهم في التنمية الاجتماعية. التي هي " عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية .[8]

---

[7] – محمد عبدالمطلب البكاء، "الديمقراطية وحقوق الإنسان الديمقراطية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة– التنمية البشرية الإنسانية انموذجاً"– ،مجلة الباحث الاعلامي ،ص،180و 109.

[8] – إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي،ص 175

لذا فان دراسة البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول يكشف لنا الانعكاسات السلبية على الجبهة الاجتماعية لانخفاض وتراجع سعر البترول في الأسواق العالمية دون مراعاة للاستدامة هذا المورد للأجيال المقبلة ،مع العلم ان الجزائر من بين أهم الدول النامية التي تبنت التنمية المستديمة في كل خطاباتها وخاصة الاجتماعية بالاهتمام بالإنسان الذي يعتبر عماد التنمية واحد أهم مؤشراتها.

وحسب المختصين والخبراء فان النظام الاجتماعي يكون مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية،[9] و هذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستديمة علينا أن نراعي ما يلي:

_ تثبيت النمو السكاني: تعنى بالبعد البشري وتثبيت نمو السكان، وهو أمر بدا يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو السكاني المستمر لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما أن النمو السريع في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان. ونجد في الجزائر تمركز السكان في منطقة على حساب منطقة اخرى مما يعرض استدامة الموارد الطبيعية للخطر في المستقبل .

_ أهمية توزيع السكان: التي تشكل إحدى التحديات الكبرى لعملية التنمية وذلك من خلال زيادة الاحتياجات البشرية من الغذاء، كما تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثمة الضغط على النظم الايكولوجية، ففي نهاية الثمانينيات تم تدمير مابين سبعة إلى عشرة بالمائة من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة[10]. وهو عامل يؤدي يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد البشرية.

_ الاستخدام الكامل للموارد البشرية: وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستديمة تعني إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها وضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، والتنمية المستديمة حسب هذا البعد فإنها تعنى بالرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في الرأسمال البشري.

---

[9] – باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189.

[10] – إياد بشير عبد القادر الجلبي، "التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية–دراسة في اقتصاد البيئة–"، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003، ص.221.222

ـ الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستديمة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ووجود قوة حسنة للتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية، ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين والفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع الحيوي حماية أفضل.

ـ أهمية دور المرأة: ففي البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب ونقل الماء ويعتنون بالبيئة المنزلية. كما تلعب المرأة دور المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل و رعاية و تربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشء صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية و مع ذلك هي آخر من يجد الرعاية و الاهتمام مقارنة بالرجال.

وعليه يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع.

وعليه فإن استدامة التنمية الاجتماعية في الجزائر تتطلَّب استغلال كل الفرص والإمكانيات المتاحة زمنيًا ومكانيًا بما يعني مساهمة الجميع فيها، وهو ما يتطلَّب توفُّر الجميع على الإمكانيات التي تسمح لهم بذلك، والذي لن يتم إلاَّ في إطارٍ من العدالة والإنصاف والتقليلٍ من الفروقات إلى أقصى الحدود الممكنة، لان هدف التنمية الاجتماعية المستديمة هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية والطمأنينة إذ أن القاعدة الإنسانية هي أن تتجاوب برامج التنمية مع الاحتياجات الأساسية التي يعبر عنها الجماهير باعتبارها هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها.

.المحور الثاني :أثار انخفاض أسعار البترول على الوضع الاجتماعي الجزائري:

إن الجزائريين يعانون من عدة مشاكل اجتماعية متعلقة بالفقر والسكن وعدم التوفر على ما يضمن حياة كريمة، وأن هذه المشاكل ستتفاقم إذا ما واصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا المتمثلة في سياسة التقشف او ترشيد النفقات ، لأن ذلك سيؤدي إلى تفقير فئات واسعة من المجتمع، ويخلق توترات جديدة ستترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني ،مالم تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري وذلك بمحاربة الفساد، وفرض ضريبة على الثروة، وكذا محاربة الأثرياء الجدد،وترسيخ قيم المواطنة الحقة،لتحقيق السلم الاجتماعي التنموي.

عن أي سلم اجتماعي يتحدثون ؟

إن الحكومة الجزائرية على عكس ما كان متوقعا رفعت من حجم موازنة الدعم الاجتماعي بنحو 7.5 % عن موازنة 2014 لتبلغ حوالي 17.4 مليار دولار، بزيادة بنحو 1.2 مليار دولار وذلك لشراء السلم الاجتماعي، في ظلّ توترات تنذر باشتعال الجبهة الاجتماعية الملتهبة أصلا.

وذكرت صحف محلية جزائرية أن الموازنة التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية بالرغم من أن الحكومة ذاتها أقرت بوجود ازمة مالية حادة، ويرى محللون أن تلك المخصصات تشير إلى أن النظام لازال متمسكا بخيار شراء السلم الاجتماعي وأنه أصبح أكثر إدراكا بأن تخفيض الدعم الاجتماعي قد يفجر موجة غضب الشارع الجزائري.[11]

لإن سياسة التقشف التى تتبعها الحكومة الجزائرية حاليا هي أكثر السياسات حرمانا للفئات ذوى الدخل المحدود والفئة الفقيرة في المجتمع ، لأنها تمس بالدرجة الأولى النفقات العمومية، كالحق في العمل والصحة والتعليم والتقاعد، وتنعكس على ظروف المعيشة بزيادة مظاهر الفقر، وسيكون رد فعل الفئات الضعيفة اللجوء إلى الاحتجاج والخروج إلى الشارع، لأنها لم تكون طرفا في اتخاذ هذا القرار ولم تشاركها الحكومة في تحديد إجراءات التقشف ولم تستشرها، ومعلوم في رسم السياسات العامة للدولة خاصة في ظل الازمة عليها أن تشرك أطراف المجتمع المدني.

كما أثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة وسط الحكومة و الجبهة الاجتماعية ، ضاعف منها تبعية اقتصاد البلاد للنفط، وهو ما دفع سياسيين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم وضع استراتيجيات تحوى انشغالات المجتمع الذي فقد الثقة في العديد من السياسات،والبرامج التنموية .

وبما أن المحروقات تشكل 98% من الصادرات الجزائرية، وتساهم بنحو 60% من الدخل الوطني، ويُقلص انخفاض سعر البرميل إلى 60 دولارا موارد الجزائر المالية بنحو 50%، بحسب وزير الطاقة الجزائري السابق عبد المجيد عطار[12]. فان الوضع حقيقة ينبأ بالخطر في غياب تنويع للاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى فان البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة يبقى بعيدا عن الإرساء في ظل عدم احترام مبادئ التنمية المستديمة المنشودة في كل القطاعات والخطابات الرسمية وغير الرسمية .

---

[11] – http://www.middle-east-online.com/?id=207948

[12] _ اميمة احمد،- تحذير-من-تداعيات-انهيار-أسعار-النفط-على-الجزائر،متاح في النت على:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1

كما يعتبر المحلل الاقتصادي "منير حراق" أن انخفاض أسعار النفط يشكل مصدر قلق للجزائريين وسيؤثر سلباً على آليات التشغيل المتاحة في الجزائر كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. فهذه المؤسسات وحدها استهلكت ما يقارب 132 مليار دينار جزائري (مليار و240 مليون دولار) من دون أن تنجح في تشغيل العاطلين عن العمل، لأن الهدف من إنشاء الحكومة لها لم يكن إحداث مناصب شغل حقيقة ودائمة بل كان من أجل شراء السلم الاجتماعي فحسب[13].

وليس إحداث مناصب شغل حقيقية"، أما بخصوص قرار الحكومة بتجميد التوظيف في القطاع العام فيؤكد "حراق" بأن هذا القطاع يشكل الاسنفجة التي تمتص بها الحكومة النسبة الأكبر من الشباب الراغب في العمل، وفي حالة التقليل من عددها فهذا يعني أن نسبة البطالة سوف تعرف زيادة كبيرة وسط الشباب من خريج الجامعات تحديدا، وتوقيف بعض المشاريع الحكومية التي لم تنطلق بها المشاريع وبالتالي فان التجنيد دليل على بوادر الأزمة موجودة وهذا يكون له تداعيات خطيرة على الجبهات الاجتماعية خاصة بعد انهيار قيمة الدينار وتراجع قيمة احتياطي الصرف ب152 مليار دولار وتراجع مداخل الجزائر ب30 مليار دولار،أما نسبة التضخم فقدرت ب 3 %.[14]

قد حاول النظام احتواء التحديات الداخلية ، و التي كانت ذروتها في 2011 بما عرف حينها "باحتجاجات الزيت و السكر" ، وذلك من خلال ضخ الأموال عن طريق زيادة الأجور ، و دعم المواد الاستهلاكية ، خاصة و أن الفترة ذاتها شهدت بدايات الحراك العربي ، و الذي مست تداعياته المحيط الجزائري . اعتمدت السياسات الحكومية في احتواء المطالب الاجتماعية على البحبوحة المالية ، لكن يبدو أن الوضع تغير بتهاوي أسعار النفط ، و قد حذرت الأحزاب السياسية من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر ، و اعتبرت أن تهرب الحكومة من مواجهة هذه التداعيات ، و استنادها على الريع النفطي لشراء السلم الاجتماعي ، سيزيد من حجم هذه التأثيرات ، و يستدعي مناخ الأزمة الاقتصادية الحادة التي هزت البلاد عام 1986 ، و التي ترتب عنها انفجار اجتماعي.[15]

إن مثل هذه السياسة في هذه الظروف تزيد من تأزم الوضع الاجتماعي لان التقشف لا يبني الثروة

---

[13] – ريم حياة شايف، "هل نشهد ثورة جزائرية نتيجة انخفاض أسعار النفط؟ "متاح في النت على الرابط:

: http://raseef22.com/economy/2015/09/28/how-long-before-an-algerian-revolution/

Copyright ©: 2015 – رصيف 22

[14]– سياية التقشف ،على رابط tv ennaharonline com/shows/randum125036 html

[15] –محمد المهدي شنين ،"ما بعد الوفرة ...مالأت السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار اسعار البترول"،متاح في النت على الرابط:

http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html

خاصة ما يتعلق بتجميد المشاريع الكبرى باستثناء السكنات ،وعدم التخلي على دعم المادة الاستهلاكية ،إضافة إلى استبدال الطاقة التقليدية بالطاقة المتجددة،مثل هذه المبادرات فان تجسيدها على ارض الواقع يبقى اكبر تحد ي تثبت به الحكومة قوة سياستها في احتواء الأزمة النفطية،وإعادة الثقة والمصداقية للسياسات التنموية المحلية.

المحور الثالث :استراتيجيات تجسيد التنمية المستديمة في الجزائر في شقها الاجتماعي نموذج البطالة

ان إستراتيجية التنمية المستديمة تعبر عن نموذج للتنمية يرتكز على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واختيار التكنولوجيا المناسبة وتحفيز سلوك الأفراد إلى الاستفادة من الموارد واحترام القيم التي تؤمن بها الجماعة ،ينبغي ان نؤكد على حقيقة أساسية وهي ان إستراتيجية التنمية المستديمة تعني تحقيق تنمية مستقلة تتفق وأوضاع الدولة وسياساتها وتراعي الخصوصية التاريخية والثقافية للدولة.[16]

لذلك فإنه بالرغم من اعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي بمكوناته المختلفة ، السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هذا الأمر أدى إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خاضتها الجزائر في فترة التوجه الاشتراكي وحتى أثناء الانفتاح على السوق ، و هو ما جعل الاقتصاد الجزائري في التسعينيات أكثر استعدادا لإعادة النظر ، وذلك بتبني الاقتصاد الحر بكل هياكله التوجيه نحو الليبرالية بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والسلم التنموي.

كما تبين ضعف مساهمة الصناعة في حل مشكلة البطالة ، و اقتصار النمو الصناعي على فئات اجتماعية محدودة ، إذ بقت فئات عريضة من سكان الأرياف على هامش هذه العملية التنموية المستديمة فهي لم تمس الطبقات الأساسية في المجتمع التي جاءت بها أهداف الألفية.وان نسب البطالة مست فئات الشباب المتعلم الذين لهم مستوى جامعي مثل ما يوضحه الجدول التالي:

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم1 : يوضح توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2005- 2009)

الوحدة: بالألف

	2005		2006		2007		2008		2009	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

[16] – إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية:2004،ص150

بدون مستوى	33	3,2	41	3,2	47	4,2	24	2,4	36	3
ابتدائي	251	11,4	237	9,8	240	10,9	163	7,4	140	7,2
المتوسط	624	20	522	16,2	553	17,2	503	13,8	415	11,1
الثانوي	365	17,4	275	13	247	14,7	247	11,4	226	9,9
الجامعي	175	16,9	166	15,5	219	17	232	19,8	255	21,3
المجموع	1448	15,3	1241	12,3	1375	13,8	1170	11,3	1072	10,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، خاصة ذوي التعليم الجامعي، حيث قدرت خلال الفترة (2005– 2009) بأكثر من 18% و هي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبتها في المستويات الأخرى حيث قدرـ 13%، 15,6%، 9,3% 3,2% للمستويات الثانوي المتوسط، الابتدائي والأفراد بدون مستوى تعليمي على التوالي خلال نفس الفترة (2005– 2009)، و ذلك يعود لكون البطالين الذين لا يحملون شهادة تعليمية و ذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا للبطالة، عكس البطالين من فئة الشباب المتعلمين و الذين عادة ما يفضلون الالتحاق بمناصب عمل تتوافق و مستواهم التعليمي و لا يقبلون بأقل من ذلك خاصة الجامعيين منهم، كما يمكن إرجاع ارتفاع البطالة بين المتعلمين الى انه غالبا ما يتوافق توجههم الى سوق العمل مع سنوات تخرجهم من الجامعات و المعاهد، فالدخول الى سوق العمل يمثل الانتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء دراستهم و الذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل و هم بدون تجربة أو خبرة مهنية حيث ان اغلب المؤسسات تعطي أولوية التوظيف للأفراد ذوي الخبرة، مما يجعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب المتعلم طالب العمل لأول مرة،وعلية فان إستراتيجية التقليص من البطالة لم تتم بالنتائج المطلوبة من الجبهة الاجتماعية .

وفي خطاب رسمي للوزير الاول كشف عن مجموعة من الاستراتيجيات تعتزم الحكومة في الممثلة في جهازها الاداري تنفيذها كما أ كد على ذلك الوزير الاول ز ا لدى نزوله ضيفا على حصة.

"حوار الساعة" للتلفزيون الجزائري انه برغم تقلص مداخيل الدولة في الفترة الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن البلاد "تتمتع بكل الإمكانيات لمواجهة هذه الوضعية" داعيا الى التخلي عن سياسة الإقتصاد المبني فقط على مداخيل المحروقات والتوجه نحو اقتصاد مؤسس على الاستثمار في القطاعات المنتجة ،ان الجانب الاجتماعي للمواطنين بخصوص انعسكسات ترشيد النفقات التى اقرها الرئيس ان الهم الاول للدولة الجزائرية هو دعم سبل العيش المريح لمواطنيها، وقال " أكاد أجزم ان الجزائر هي البلد الوحيد الذي يدعم الجانب الاجتماعي لمواطنيه بهاته الطريقة، وهو الأمر الذي لن تتراجع عليه الحكومة ، ولكن " يجب فتح المجال للاستثمار في المجالات التي لها مردودية إقتصادية و تذليل جل الصعوبات

التي قد تعترض المؤسسات الاقتصادية أو المقاولاتية التي من شأنها أن تدر على الخزينة العمومية ما يسد حاجيات النفقات التي يجب ترشيدها .

ومزيدا من اضفاء النروة على الاوضاع الاجتماعية للجزائريين ومعالجة الوضع قام رئيس الجمهورية بعقد اجتماع وزاري ضم النقاط التالية:

دعوة المستثمرين الوطنيين إلى المساهمة أكثر في استحداث الثروة ومناصب العمل عبر التراب الوطني في إطار علاقة مربحة بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين.

العمل على تحسين تحصيل الجباية العادية ورفع حصيلتها بنسبة 4،1 %

تراجع نفقات الميزانية بنسبة 9 % بقيمة 4807،3 بالنسبة للتسير و 3176 مليار دج بالنسبة للتجهيز.

سيسجل رصيد الخزينة الاجمالى عجزا بقيمة 2452 مليار دينار في حين سيحتفظ صندوق ضبط الايرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دينار في نهاية 2016.[17]

إذن فهل تنجح كل هذه الإستراتيجيات والتدابير في استقرار المجتمع وتقديم حلول اقتصادية تنعكس بالإيجاب على المجتمع؟.

نحتاج إلى إستراتيجية شاملة ومتكاملة تعيد النظر في عمق السياسات، وتوجيه الجهد الوطني بالتركيز على القطاعات المنتجة الخالقة للعمل والثروة ولا تكتفي فقط بضخ أموال الشعب بطريقة ترقيعية لاحتواء الاحتجاجات الاجتماعية التي ترى الحكومة أنها أمام تنمية مستديمة بهذا الشكل ،مع العلم أن هذه الأخيرة حتى تأتي بثمارها يجب أن تكون نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري، لكن أن تستمر الحكومة على هذا النحو هو مجرد تأجيل للمشاكل وتضخيم لها.

كما يمكن القول انه لا يمكن تحقيق التنمية المستديمة بمختلف أبعادها خاصة شقها الاجتماعي في ظل استراتيجيات لم تثبت جدارتها ونجاعتها في تنمية المجتمع للاعتبارات التالية :

- ان الاعتماد على الاقتصاد الريعي فشل في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر.
- ان الاعتماد على فرص التشغيل المؤقتة للتقليل من حدة البطالة زاد من تعقيد الوضع الاجتماعي .
- إن إستراتيجية الاعتماد على المحروقات في التصدير عاجزة عن تحقيق اى نتائج ايجابية باعتبار أننا بحاجة إلى موارد استهلاكية محلية بتشجيع الاستثمار المحلي لتقليص التبعية الغذائية.

وعليه نستنتج أن انخفاض أسعار البترول وضع سياسات الحكومة على المحك وجعلها عاجزة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستديمة،وحتى سياسة ترشيد النفقات تنعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لان المواطن العادي له أمل في السياسات الحكومية على أن تحفظ كرامته وتضمن له حياة

---

[17] – tv.ennahar onlin /com /shos/randum/25036.html

كريمة وهذا هو هدف التنمية المستديمة التركيز على الموارد البشرية وحمايتها لأنها هي جوهر التنمية بكل أنواعها.

الهوامش العلمية :

1 – عماري عمار،"اشكالية التنمية المستديمة وابعادها"،مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستديمة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،(2008)،ص،4

2– باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189

3 – نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاته ، (القاهرة: مجلة ديوان العرب، عدد جوان 2008)، ص.08.

4– خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2010)، ص.19.

5– ماجد أبو زنط، وعثمان غنيم، التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد1، (2006)، ص.150.

6– عصام فهد العربيد،" المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية "،المجلة العربية للإدارة، العدد2 المجلد الثامن والعشرون، (2008)، ص.79.

7 – محمد عبدالمطلب البكاء، "الديمقراطية وحقوق الإنسان الديمقراطية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة–

التنمية البشرية الإنسانية انموذجاً"– ،مجلة الباحث الاعلامي ،ص،180و 109.

7– إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي،ص 175

8 – باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع– مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص.189.

9– إياد بشير عبد القادر الجلبي، "التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية– دراسة في اقتصاد البيئة–"، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003، ص.221.222

10– http://www.middle-east-online.com/?id=207948

11_ اميمة احمد،– تحذير–من–تداعيات–انهيار–أسعار–النفط–على–الجزائر،متاح في النت على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1

12- ريم حياة شايف، "هل نشهد ثورة جزائرية نتيجة انخفاض أسعار النفط؟ "متاح في النت على الرابط:

: http://raseef22.com/economy/2015/09/28/how-long-before-an-algerian-revolution/

- Copyright ©: 2015 رصيف 22

13- سياية التقشف ،على رابط tv ennaharonline com/shows/randum125036 html

14-محمد المهدي شنين ،"ما بعد الوفرة ...مالأت السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار اسعار البترول"،متاح في النت على الرابط:

http://bohothe.blogspot.com/2015/01/blog-post_12.html

15- إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية:2004،ص150

16 - tv.ennahar onlin /com /shos/randum/25036.html